



القانون الدولي وواقع القدس الراهن

دراسة خاصة: (تتناول القدس بكل محطاتها التاريخية
بدءاً من قرار التقسيم وانتهاءً بإعلان ترامب)
أبرز القرارات والإتفاقيات والمؤتمرات والمحطات التفاوضية بشأن القدس

د. حنا عيسى

أستاذ القانون الدولي

الوضع القانوني للقدس

احتلت قضية القدس حيزاً واهتماماً في القرار رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 / 11 / 1947 والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. ففي القسم الثالث من القرار، اقترحت المنظمة الدولية أن تكون القدس كياناً مستقلاً منزوع السلاح وخاضعاً لنظام دولي خاص تديره الأمم المتحدة. وقد تمّ تعيين مجلس وصاية دولي ليتولى أعمال السلطة الإدارية في المدينة. ثم صدر القرار 194 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤكداً على مسألة اللاجئين.. ومع الرفض القاطع لقرار التقسيم، وقرار التدويل، لم يجرِ البحث في مسألة القدس أو التفاوض حولها، بعد أن احتلت إسرائيل 80% من مساحة المدينة، والتي عُرفت بالقدس الغربية. ولم يعترف المجتمع الدولي، عبر قراراته المبكرة، بإجراءات الضمّ التي قامت بها إسرائيل، مع التأكيد على حماية دور العبادة والأماكن المقدسة فيها.

بعد الإحتلال الإسرائيلي لما تبقى من القدس في حرب حزيران 1967، عملت إسرائيل

على تغيير الأوضاع الإدارية والقانونية التي كانت سائدة في المدينة، وذلك ضمن ما بات يُعرف بعمليات التهويد.

أقر الكنيست الإسرائيلي ضمّ القدس المحتلة إلى ما كان قد تمّ احتلاله عام 1948، وتطبيق القانون الإسرائيليّ عليه. كما وأصدر الكنيست «قانون أساس: القدس»، الذي يقوم على مبدأ أنّ القدس الموحدة هي عاصمة لدولة إسرائيل. وانطلاقاً من ذلك، شرّعت الدّولة المحتلة لنفسها جميع الإجراءات التي اتخذتها بعد ذلك، وهي العمل على تغيير الوضع العمرانيّ والديمقراطيّ والهيكليّ للمدينة، والشروع في الحفريات، خاصّة بالقرب من المسجد الأقصى، والقيام بهجمة استيطانية ما زالت متواصلة بشراسة، حتى يومنا هذا.

المفاوضات حول القدس

ظلت القدس طوال الفترة الطويلة التالية على احتلالها منذ نحو 50 عاماً، نهياً لسلسلة طويلة من المخططات الإسرائيلية الرامية أولاً: إلى زيادة أعداد اليهود من خلال بناء عدد من الأحياء الاستيطانية داخل المدينة المقدسة، وفي نطاق حدودها التي قامت إسرائيل بتوسيعها لتشمل مزيداً من البلدات والأحياء والمناطق العربية المجاورة، وثانياً: إلى التضييق على السكان العرب والسعي لتهجيرهم من خلال جملة إجراءات تراوحت بين منع تراخيص البناء لهم، وبين فرض عدد لا يحصى من الضرائب والغرامات، إلى جانب خنق الأنشطة الاقتصادية والتجارية والثقافية، وكلّ ما من شأنه أن يساعد على تمسك العرب بهويّة مدينتهم الخالدة.

وقد جرى أول اختبار عمليّ لهذا الموقف الإسرائيليّ المعلن عنه في كلّ مناسبة، خلال المفاوضات المصرية الإسرائيلية في كامب ديفيد عام الإحتلال 1978.

كامب ديفيد والقدس

تضمنت الاتفاقية الموقعة أواخر العام 1979، بين كلّ من الرئيس الأميركيّ جيمي كارتر والرئيس المصريّ أنور السادات، ورئيس الوزراء الإسرائيليّ مناحيم بيغن، شرطاً مسبقاً بضرورة التوصل إلى حلّ للقضية الفلسطينية بإقامة حكم ذاتي للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.. غير أنّه، وضمن المبادئ العامة التي شدّد عليها المفاوضات المصري، والمتعلّقة بالقدس، طالبت مصر بالانسحاب



الإسرائيليّ إلى حدود 1949 المعروفة بخطوط الهدنة، وإعادة الحقوق العربيّة التاريخيّة الشرعيّة لأصحابها، وضمها القدس الشرقيّة، التي نادى بإعادتها كاملة إلى السيادة العربيّة، مع إيجاد ترتيبات خاصّة للأماكن المقدّسة. إلّا أنّ إسرائيل رفضت المقترحات المصريّة جملة وتفصيلاً، مكررة طروحاتها حول أنّ القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيليّة، وعاصمة لدولة إسرائيل، هي مسألة غير قابلة للتفاوض. كما أنّ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد المصريّة الإسرائيليّة قد جاء، ولملابسات عديدة، من دون الخوض في صلب مسألة القدس، وتمتّ إحالة بحثها إلى وقت آخر لم يتحدّد.

القدس ما بعد كامب ديفيد

بعد الفشل المدوّي في كامب ديفيد، أثير موضوع القدس في مفاوضات طابا، حيث جاء في الوثيقة الأوروبيّة غير الرسميّة التي أعدّها المبعوث الأوروبيّ ميغال موراتينوس وفريقه، بعد مشاورات مع الجانبين المتفاوضين، أنّه تمّ التفاهم ما بينهما حول المتعلق بموضوع القدس على ما يلي:

- السيادة: قبل الجانبان من حيث المبدأ إقترح كلنتون بسيادة فلسطينيّة على الأحياء العربيّة في القدس، وسيادة إسرائيليّة على الأحياء اليهوديّة.
- مدينة مفتوحة: إنّ الجانبين يجنّذان فكرة مدينة مفتوحة.
- عاصمة لدولتين: قبل الجانب الإسرائيليّ أن تكون مدينة القدس عاصمة لدولتين: يروشاليم عاصمة لإسرائيل، والقدس عاصمة لدولة فلسطين. عبّر الجانب الفلسطينيّ عن اهتمامه الوحيد بأن تكون القدس الشرقيّة عاصمة لدولة فلسطين.
- الحوض المقدس والبلدة القديمة: هناك محاولة لوضع فكرة بديلة تتعلق بالبلدة القديمة ومحيطها، ووضع الجانب الإسرائيليّ نماذج لعدة بدائل لمناقشتها، على سبيل المثال: إنشاء آلية لتعاونٍ وتنسيقٍ وثيقين في البلدة القديمة.
- كذلك تمّ بحث فكرة نظام قوة شرطة خاص، ولكن لم يتفق عليه. وطلبت إسرائيل وضع أجزاء من الحي الأرمنيّ تحت سيادتها (لضمان الوصول إلى البلدة القديمة).
- الأماكن المقدّسة / الحائط الغربيّ وحائط المبكى: قبل الجانبان مبدأ السيطرة

الشخصيّة لكلّ جانب على أماكِنه المقدسة (سيطرة وإدارة دينيّة). ووفقاً لهذا المبدأ، سيتمّ الاعتراف بسيادة إسرائيل على الحائط الغربيّ رغم بقاء الخلافات المتعلقة بترسيم المنطقة التي سيغطيها الحائط الغربيّ، وخاصة ما أشير إليه في أفكار كليتون كالمساحة المقدسة لليهود، والتي تطالب بها إسرائيل.

• الحرم الشريف / جبل الهيكل: إتفق الجانبان على أن مسألة الحرم الشريف / جبل الهيكل لم تحل بعد. وعلى أي حال كان الجانبان قريين من قبول أفكار كليتون بخصوص السيادة على الحرم الشريف بالرغم من التحفظ الفلسطيني على المناطق المتصلة بالحائط الغربي / حائط المبكى.

إعلان النوايا - ومدينة القدس:

• دولتان للشعبين: يُعلن الطرفان أنّ فلسطين هي الدولة الوحيدة للشعب الفلسطينيّ، و«إسرائيل» هي الدولة الوحيدة للشعب اليهوديّ.

• الحدود: تتفق الدولتان على إقامة حدود دائمة بينهما على أساس خطوط الرابع من يونيو 1967، وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربيّة (المسماة بالمبادرة السعودية)؛ وذلك بعد إقامة الحدود المتفق عليها كي لا يبقى مستوطنون في الدولة الفلسطينيّة.

• القدس: ستكون مدينة مفتوحة، عاصمة للدولتين.. الحرية الدينيّة وحرية الوصول الكاملة إلى الأماكِن المقدسة تكون مضمونة للجميع. لا يكون لأيّ طرف سيادة على الأماكِن المقدسة. دولة فلسطينيّة توصّف كوصيّ (guardian) على الحرم الشريف لصالح المسلمين. وإسرائيل توصّف كوصيّة على الجدار الغربي لصالح الشعب اليهوديّ. يجري الحفاظ على الوضع الراهن في موضوع الأماكِن المسيحيّة المقدسة. لا تجرى أيّة حفريات داخل الأماكِن المقدسة أو في نطاقها.

• حقّ العودة: انطلاقاً من الاعتراف بمعاناة وأزمة اللاجئين الفلسطينيين، فإنّ الأسرة الدوليّة و«إسرائيل» والدولة الفلسطينيّة تبادر وتتبرع بالأموال لصندوق دوليّ لتعويض اللاجئين. لا يعود اللاجئون الفلسطينيون إلّا إلى دولة فلسطين، ولا يعود اليهود إلّا إلى دولة «إسرائيل». تقترح الأسرة الدوليّة منح التعويض لتحسين وضع



اللاجئين الساعين إلى البقاء في الدولة التي يعيشون فيها حالياً، أو الساعين إلى الهجرة نحو دولة ثالثة.

الدولة الفلسطينية تكون مجردة من السلاح، والأسرة الدولية تضمن أمنها واستقلالها. أمّا المبادرة الثانية فقد عُرفت باسم القائمين عليها من الجانبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ، وهما الأخ ياسر عبد ربه وزير الإعلام الفلسطينيّ وعضو اللّجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في حينه، والسيد يوسي بيلين زعيم حزب ميرتس اليساريّ. جرى التوقيع على هذه الوثيقة يوم 1/ 11/ 2003 في سويسرا، وسط حضور فلسطينيّ وإسرائيليّ دوليّ، حضرته شخصيات مرموقة وذات صفة رسميّة في بلادها.

القدس في مؤتمر مدريد عام 1991

بعد سنوات طويلة ومريرة من كامب ديفيد الأولى، وفي أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي، جرى اختبار ثانٍ للموقف الإسرائيليّ الراض لأيّ مساس بالوضع القائم في القدس، وذلك حين تمّت الدعوة لعقد مؤتمر سلام دوليّ في مدريد عام 1991، مباشرة بعد حرب الخليج الأولى، حيث أثّرت في حينه مسألة تشكيل وفد فلسطينيّ ضمن وفد مشترك مع الأردن، للمشاركة في ذلك المؤتمر الذي حضرته جميع الدول العربية؛ وقد تمّ استثناء منظمة التحرير الفلسطينية، رغم كونها الممثل الشرعي الوحيد باعتراف عربي شامل، من الحضور و المشاركة في أعمال مؤتمر مدريد.

في هذا الاختبار الذي يُعتبر الثاني من نوعه، واصلت إسرائيل تمسكها الشديد بموقفها التقليديّ القائل بعدم السماح لأيّ مقدسيّ بالمشاركة في عضويّة الوفد الفلسطينيّ والممثل بشخصيات سياسيّة من الضفة الغربيّة وقطاع غزة، حرصاً منها على عدم السماح لأيّ تدبير من شأنه أن يضعف من قبضة سياستها المتعنتة إزاء حاضِر القدس ومستقبلها الذي تواصل تقريره من جانب واحد. وبالفعل: لقد خضع راعي مؤتمر مدريد، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الوارث لمكانة الإتحاد السوفياتيّ حديثاً، لهذا المنطق الإسرائيليّ المتعسف، فتمّ استثناء قيادات القدس المرموقة ومنعها من الإنضمام رسمياً إلى عضويّة الوفد الفلسطينيّ الأردنيّ المشترك، بما في ذلك رفض مشاركة الأخ الشهيد فيصل الحسيني

بصفته الشخصية المقدسية، وذلك رغم كونه المفاوض للجانب الأمريكي ووزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر.

وعليه لم يرد، في مؤتمر مدريد للسلام (تشرين الأوّل / أكتوبر 1991)، ذكر القدس في كلمات رعاة المؤتمر، وكانت إسرائيل قد أعلنت رفضها القاطع مشاركة شخصيات وطنية مقدسية ضمن الوفد الأردنيّ الفلسطينيّ المشترك. ومع تواصل المفاوضات في واشنطن، والتي استمرت حتى آب/ أغسطس 1993، حاول الوفد الفلسطينيّ فتح ملف القدس، كون الإستييطان يعمل على قضمها بتسارع، ولأنّ ما ينطبق على ولاية الحكم الذاتيّ ينطبق عليها، غير أنّ الجانب الإسرائيليّ عاد إلى تكرار مواقفه المعروفة حول «القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل»، ورفض أيّ مظهر سياديّ فلسطينيّ في المدينة، مع تأكيد الرفض المطلق لوقف الإستييطان.

أوسلو - إعادة القدس إلى جدول الأعمال

بناءً على هذه الخلفية المليئة بالإخفاقات الدبلوماسية العربية، والنجاحات الإسرائيلية بالمقابل: يمكن اعتبار اتفاق أوسلو الموقع ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في البيت الأبيض عام 1993، أول نجاح من نوعه على هذا الصعيد. حيث شكّل هذا أول صدع في جدار الموقف الإسرائيليّ المتصلب حول القدس، وذلك حين تمّ إدراج مستقبل المدينة المقدسة كواحد من الموضوعات الأساسية المتعلقة بقضايا الحلّ النهائي، ذلك الحلّ الذي كان من المقرر الشروع بالتفاوض حوله وإنهاؤه في فترة لا تتجاوز فترة السنوات الخمس المحددة لنهاية فترة الحكم الذاتيّ الإنتقاليّ.

كما وتضمّن اتفاق إعلان المبادئ المشترك المعروف باسم «اتفاق أوسلو» عدة قضايا مهمة، من بينها الاعتراف المتبادل ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب قبول إسرائيل لقراري مجلس الأمن الدوليّ 242 و338، وسلسلة أخرى من الخطوات الإنتقاليةّ المفوضية إلى عقد مفاوضات الوضع الدائم، والتي تشمل القضايا الأساسية المعلقة، وفي مقدمتها قضية القدس، إلى جانب قضايا اللاجئين والمستوطنات.

معاهدة السلام الاردنية الإسرائيلية

وقّع الأردن وإسرائيل بتاريخ 24\10\1994 معاهدة السلام بينهما، (بعد المعاهدة



الأردنية - الإسرائيلية)، بعد توقيع الملك حسين ويتسحاق رابين إعلان واشنطن بتاريخ 25/7/1994، والذي أكد توصل الفريقين إلى جدول إعلان مشترك، والتزامهما السعي لتواصل دائم وعادل وشامل ما بين الدول العربية وإسرائيل (في ما يلي إعلان واشنطن)، وجاء في المادة 9 من المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، وعنوانها «الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية».

مفاوضات أنابوليس

قدّمت المفاوضات التي انطلقت من أنابوليس فرصة مواتية لنا، لتأكيد مواقفنا المبدئية إزاء سائر الموضوعات المدرجة على جدول أعمال هذه المفاوضات، بما في ذلك قضايا الوضع الدائم؛ كما وقدمت في الوقت ذاته فرصة موازية لاختبار عمق النوايا الإسرائيلية إزاء هذه القضايا الرئيسة، بما في ذلك قضايا الحدود والمستوطنات والقدس واللاجئين والأمن والمياه وغيرها.

الأمم المتحدة واتفاقيات السلام

من مهمات الأمم المتحدة الرئيسية حفظ الأمن والاستقرار الدوليين في العالم؛ ومن ضمنها أيضاً حفظ السلام في الشرق الأوسط وحلّ الصراع العربي - الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية. وقد تمّ قبول إسرائيل كدولة في عضوية الأمم المتحدة بتاريخ 11/5/1949، أمّا فلسطين فقد أصبحت دولة غير عضو في الأمم المتحدة بتاريخ 29/11/2012.. علماً بأنّه تمّ منح «منظمة التحرير الفلسطينية» مقعد «مراقب» في الأمم المتحدة عام 1974.

قرار 181 - قرار تقسيم فلسطين 1947/11/29

بعد الضغوط التي مارسها الدول الاستعمارية واليهود المتنفذين فيها على الدول المحايدة للتصويت لمصلحة اليهود في فلسطين، صدر قرار التقسيم من الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 29/11/1947 بموافقة 33 دولة واعتراض 13 دولة وامتناع 10 دول عن التصويت. وأوصى هذا القرار بما يلي: «إنهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيها إلى 3 كيانات جديدة، تأسيس دولة عربية فلسطينية على مساحة 43% من فلسطين، ودولة يهودية على مساحة 56% من فلسطين، وأن تقع مدينتا القدس وبيت لحم في منطقة خاصة مساحتها 1% تحت الوصاية الدولية، تبعاً لقرار 194: أهم قرارات الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين».

قرار 194: حقّ العودة صدر بتاريخ 1948/12/11

هو قرار أصدرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة بعد نكبة الـ1948 في العام نفسه. من أهم ما ينص عليه القرار: «إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة ووضع القدس تحت إشراف دوليٍّ دائم. وتقرير حقّ اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع، بحيث تؤديّ إلى تحقيق السلام في فلسطين مستقبلاً، وحقّ الجميع بالدخول إلى الأماكن المقدسة.

قرار 242: انسحاب إسرائيل من أراض محتلة - 1967

هو قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة عام 1967، في أعقاب النكسة التي أسفرت عن هزيمة الجيوش العربيّة واحتلال إسرائيل لكل فلسطين ومناطق عربيّة جديدة.

«أ- إنسحاب القوات الإسرائيليّة من أراض احتلت في النزاع الأخير، إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام سيادة ووحدة أراضي كلّ دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسيّ وحقّها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة، أو استعمالها (يتضمن الاعتراف بإسرائيل). طبعاً... لم ينفذ القرار.

قرار 338: وقف النار عقب حرب 1973

هو قرار صادر عن مجلس الأمن عقب حرب 1973 والتي كانت ما بين سوريا ومصر من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. ينصّ القرار على التالي: وقف إطلاق النار بصورة كاملة. يدعو جميع الأطراف المعنية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 242 (1967) بجميع أجزائه (وفيه الإنسحاب من سيناء والجولان وغزة والضفة بما فيها القدس الشرقية). إطلاق مفاوضات ما بين الأطراف المعنية بإشراف دوليٍّ ملائم لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

مؤتمر أريحا ووحدة الضفتين (الشرقيّة والغربيّة):

بعد مؤتمر أريحا الذي حضره الكثير من الزعامات الفلسطينيّة والأردنيّة تمت الوحدة بين الضفتين الشرقيّة (الأردن) والغربيّة (الفلسطينيّة) عام 1950، وتمّ إعلانها كبلدٍ واحدٍ



باسم المملكة الأردنية الهاشمية، وأصبح مواطنو الضفة الغربية مواطنين أردنيين اندمجوا في مؤسسات الدولة. وتم منح الجنسية الأردنية للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية. وبعد إعلان دولة فلسطين عام 1988 طلب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات فك الارتباط، فقام الملك حسين بإنهاء هذه الوحدة وفك ارتباط الضفة الغربية إدارياً وقانونياً مع المملكة الأردنية الهاشمية.

اتفاقية كامب ديفيد 1978

عام 1978 م عقدت اتفاقية سلام ما بين الرئيس المصري «محمد أنور السادات» ورئيس وزراء إسرائيل السابق «مناحيم بيغن» بعد 12 يوماً من المفاوضات في المنتجع الرئاسي كامب ديفيد في ولاية ميريلاند، والقريب من عاصمة الولايات المتحدة واشنطن. كانت المفاوضات والتوقيع على الاتفاقية تحت إشراف الرئيس الأمريكي السابق «جيمي كارتر». ومن أهم بنودها: «إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل. عودة سيناء إلى السيادة المصرية مع بعض التحفظات العسكرية. ضمان عبور السفن الإسرائيلية من قناة سيناء ومضيق تيران بأمن وسلام».

اتفاقية اعلان المبادك، لسنة 1993

اتفاقية أوصلو لسنة 1993:

اتفاقية أوصلو: هي اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن، الولايات الأمريكية المتحدة، بتاريخ 13 / 9 / 1993؛ وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوصلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية عام 1991 - 1993.

وتعترف إسرائيل بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وتعترف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل (على 78% من أراضي فلسطين - ما عدا الضفة بما فيها القدس الشرقية وغزة).. تنبذ منظمة التحرير الفلسطينية الإرهاب وتحذف البنود التي تتعلق بها في ميثاقها كالكفاح المسلح وتدمير دولة إسرائيل. وخلال خمس سنوات تسحب إسرائيل من أراض في الضفة الغربية وقطاع غزة على مراحل، أو لها أريحا وغزة اللتان تشكلان الإحتلال. 1,5% من أرض فلسطين.. تقر إسرائيل بحق الفلسطينيين في إقامة حكم ذاتي، وإقامة مجلس تشريعي

منتخب للشعب الفلسطينيّ في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينيّة.. وإنشاء قوة شرطة من أجل حفظ الأمن في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينيّة.. إسرائيل هي المسؤولة عن حفظ أمن منطقة الحكم الذاتيّ من أيّ عدوان خارجي (لا يوجد جيش فلسطينيّ للسلطة الفلسطينيّة).. وبعد ثلاثة سنين تبدأ «مفاوضات الوضع الدائم» وتتم خلالها مفاوضات ما بين الجانبين بهدف التوصل لتسوية دائمة.

اتفاقية وادي عربة 1994

هي معاهدة سلام بإشراف أمريكيّ، وقّعت ما بين إسرائيل والأردن على الحدود الفاصلة بين الدولتين والمارة بوادي عربة عام 1994 م. جعلت هذه المعاهدة العلاقات ما بين البلدين طبيعية وأنهت أيّ نزاع وحددت الشريط الحدودي بينها. وبناءً على هذه المعاهدة يتم تبادل العلاقات الدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية ما بين البلدين.

المبادرة العربيّة 2002

مبادرة السلام العربيّة هي مبادرة أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية، للسلام في الشرق الأوسط ما بين إسرائيل والفلسطينيين عام 2002، وتبنتها الدول العربيّة بل والإسلاميّة (منظمة المؤتمر الإسلاميّ). تمّ التأكيد عليها مرةً أخرى عام 2007 وما زال إلى الآن يعرضها العرب أمام إسرائيل لقبولها مع التهديد بسحبها من الطاولة. هذه المبادرة تلقى الرفض من إسرائيل، والتي تعبر عنه تارةً بشكل مباشر وتارةً غير مباشر، وأصبح القبول جزئيّاً من أمريكا تحت إدارة أوباما. كما وتطلب الدولتان تغييرات على المبادرة إن اقتنعت بالتفاوض عليها (مثل: قدس موحدة تحت سيادة إسرائيل، دولة فلسطينيّة دون جيش، عدم تفتيت المستوطنات).

خارطة الطريق 2002

خارطة الطريق أو خريطة الطريق هو الاسم الذي تُعرف به خطة السلام في الشرق الأوسط، والتي أعدتها عام 2002 اللّجنة المعروفة بـ «الرباعيّة» - أو بـ «رباعي الشرق الأوسط»-، والتي تضم كلاً من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا.



مسألة القدس في ضوء الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية

إثر إعلان قيام دولة إسرائيل في الإحتلال 15 / 5 / 1948، وانسحاب سلطة الإنتداب البريطانية من فلسطين: دارت معارك ما بين الجيوش العربية والقوات اليهودية من نواح متعددة ضمن فلسطين؛ وفي فترة لاحقة تم توقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار، وتبعتها اتفاقيات هدنة ما بين الأطراف المتحاربة في ربيع سنة 1949، فوقع الأردن وإسرائيل اتفاقية وقف إطلاق النار على الجبهة الشرقية بتاريخ 30 / 11 / 1948، بعد أن سبق ذلك تعيين الخط الفاصل ما بين الجزأين الغربي والشرقي من القدس، وذلك بتاريخ 3 / 4 / 1949؛ ومع توقيع هذه الاتفاقية تم تأكيد حقيقة اقتسام مدينة القدس ما بين الطرفين إلى الجزء الغربي حيث يتواجد فيه الجيش الإسرائيلي، والجزء الشرقي تحت سيطرة الجيش الأردني، أي للأردن؛ لكن، وعلى الرغم من أن قرار التقسيم رقم 181 الصادر بتاريخ 29 / 11 / 1947، والذي أوصى بتدويل القدس: لم يبلغ ولم يعدل.

القانون الاساسي الفلسطيني لما يتعلق بالقدس

نص القانون الفلسطيني الأساسي المعدل - الباب الأول المادة رقم 3 أن القدس عاصمة فلسطين.

إن مسألة القدس ومكانتها القانونية لم تحسم منذ القرار رقم 181، المتعلق بالتقسيم وتدويل القدس، إلى حين بدء المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية وتوقيع إعلان المبادئ في 31 / 9 / 1993، وحتى ذلك الوقت كان بالامكان أن تعني «القدس»، فلسطينياً القدس بشقيها، وبعد توقيع إعلان المبادئ والإتفاق على أن يكون إطار الحل القضية الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 اللذين يتناولان الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967: فقد أصبح واضحاً أن «القدس» تعني اليوم، وعند الحديث عن السيادة الفلسطينية، «القدس الشرقية» فقط (هذا لا يلغي إمكان التوصل إلى اتفاق آخر غير تقسيم القدس، كبقاء المدينة بشقيها مدينة مفتوحة تحت سيادة مشتركة).. أما القدس الغربية والقرى الفلسطينية التي ضمت مساحتها إليها بعد حرب 1948، وقيام دولة إسرائيل، فقد يطالب الفلسطينيون بتعويضهم عن أملاكهم فيها ضمن حل مشكلة اللاجئين و القضايا الأخرى ذات المهام المشتركة.

أخيراً، ومع إعلان ترامب بتاريخ 6 / 12 / 2017م «القدس» عاصمة لدولة إسرائيل ونقل السفارة الأمريكيّة من تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة: دُقَّ المسّمار الأخير في نعش محادثات السلام واتفاق أوسلو، وحرّر الفلسطينيون من وعد لم ينجزه وسيط سلام غير محايد. وقد تهتدي القيادة الفلسطينيّة إلى إعادة تركيب استراتيجيتها من ردّ الفعل، إلى المسعى الاستباقي والمستقل تحقيقاً لأهدافها الوطنيّة، بمساعدة قوى إقليميّة ودوليّة أخرى، وعلى أن اعتبار الجزء الشرقي من مدينة القدس المحتلة ثابت من الثوابت الوطنيّة كاستراتيجيّة للشعب الفلسطينيّ بقواه الوطنيّة والإسلاميّة كافة.